

تحسن بيئة الأعمال الخليجية ضرورة ملحة

- بينما تتمتع دول الخليج بقدرة مالية قوية ساعدتها على مواجهة تداعيات الأزمة العالمية بتكلفة منخفضة نسبياً، لا بد من تعزيز تنافسية الاقتصادات الخليجية في المدى الطويل.
- على نحو غير مفاجئ، احتلت الاقتصادات الخليجية موقعا متقدما في الترتيب العالمي من حيث البيئة الضريبية. لكنها جاءت في مراكز متأخرة في ما يتعلق بالزامية العقود وبدء عمل جديد. إلا أن بعض التقدم قد تحقق في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة.
- من شأن البيئة الاقتصادية الحالية محليا وعالميا أن تحفز الدول الخليجية على تسريع وتيرة الإصلاحات الضرورية لتحسين بيئة الأعمال لديها.

أشار **IBQ** في نشرته الاقتصادية الأخيرة إلى أن الاقتصادات الخليجية استطاعت أن تتفادى تداعيات تدهور الاقتصاد العالمي والأزمة الاقتصادية بتكلفة محدودة نسبياً، بفضل مركزها المالي القوي الذي أتاح لها إطلاق برامج تحفيزية لدعم النمو الاقتصادي. ومن دون شك، أثبتت الأزمة أهمية السياسات المالية والتدخل الحكومي المباشر لمواجهة تداعيات التدهور الاقتصادي في المدى القصير. لكن عدا عن دورها هذا، لا يجب اعتبار السياسات المالية بديلا عن تعزيز تنافسية الاقتصاد ودعم أسسه. ومن هذا المنطلق، يجب أن يكون تعزيز متانة الاقتصادات الخليجية في وجه الصدمات التي قد تطرأ في المستقبل على رأس أولويات الحكومات الخليجية.

ورأى **IBQ** أن الاقتصادات الخليجية تخطو رغم مصادرها الضخمة بوتيرة بطيئة في تحقيق رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية، لاسيما تلك المتعلقة بالحد من الاعتماد الكبير على النفط من خلال تنويع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص فيه. وفي الواقع، تظهر التجربة أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب خلق بيئة أعمال جذابة. ما لم يترجم على أرض الواقع في المنطقة بعد.

تحديات اقتصاديان

وإلى جانب عدم الاستقرار الناجم عن تقلبات أسعار النفط والقدرة المحدودة على توقع مسارها في المستقبل، لحظ الوطني أن الاقتصادات الخليجية تواجه تحديين أساسيين خلال العقد المقبل، يتمثلان بخلق العدد الكافي من الوظائف لاستيعاب النمو المتسارع في عدد المواطنين الداخلين إلى سوق العمل، واحتمال أن تقع الميزانيات الحكومية في عجزات كبيرة.

وفي التحدي الأول، أوضح **IBQ** أن التقديرات تشير إلى أن أكثر من نصف عدد المواطنين الخليجيين الذين دخلوا سوق العمل في العام 2008 قد توظفوا في القطاع العام. وتتراوح نسبة العاملين في القطاع العام من إجمالي حجم القوى العاملة بين 30% في البحرين، و50% في السعودية، و82% في الكويت، و88% في قطر، ونحو 85% في الإمارات. وبالتالي، من الواضح أن قدرة القطاع العام على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل ستكون محدودة أكثر في المستقبل.

أما التحدي الثاني فيتمثل باحتمال أن تقع ميزانيات دول الخليج في عجزات كبيرة، إذ دفعت الطفرة النفطية الأخيرة، التي بدأت في العام 2003 واستمرت خمس سنوات متتالية، بالحكومات الخليجية إلى زيادة مصروفات بوتيرة غير مسبوقة. وقد نمت المصروفات الحكومية بمتوسط 16% سنويا خلال السنوات الخمس الماضية، ويتوقع أن ترتفع بواقع 12% إضافية في العام الحالي. ومن المرجح أن يحد ذلك من قدرة الحكومات الخليجية على مواجهة التحديات الاقتصادية في المستقبل، ويزيد من احتمال وقوع ميزانيات الدول الخليجية في عجز في حال انخفضت أسعار النفط.

ورأى IBQ أن الحكومات الخليجية تستطيع مواجهة هذين التحديين عبر إتاحة المجال أمام القطاع الخاص للعب دور أكبر في الاقتصاد، وذلك بهدف خلق الوظائف الكافية ويكون الموفر الأساسي للخدمات العامة. وللقيام بذلك، على الحكومات أن تتخذ سياسات تسهل من عمل القطاع الخاص وتزيل العقبات غير الضرورية أمام المستثمرين. ورغم التقدم الذي تحقق على هذا الصعيد، يبقى الكثير لتحقيقه.

بيئة الأعمال

و ذكر IBQ أن التقرير السنوي للبنك الدولي عن سهولة القيام بالأعمال، الذي أطلق في العام 2003، يمثل مصدرا مهما لتقييم نوعية بيئة الأعمال عالميا. ويلقي التقرير الضوء على آفاق البيئة الاقتصادية حيث الإصلاحات ضرورة ملحة. كما أنه يشكل معيارا لوتيرة تنفيذ الإصلاحات ويساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ولحظ IBQ أن تقرير العام الحالي يصنف الدول الخليجية في الثلث الأول بين كافة الدول من حيث بيئة الأعمال. وتتصدر السعودية الدول الخليجية من حيث جاذبية بيئتها الاقتصادية، تليها البحرين، بين تأتي الكويت وعمان في المرتبتين الأخيرتين خابجا في التصنيف. وقد استطاعت الإمارات والسعودية تحسين تصنيفهما بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، إذ تقدمت الأولى 36 مرتبة والثانية 25 مرتبة، مع الإشارة إلى أن التقرير قد أضاف 28 دولة جديدة على لائحته خلال هذه الفترة. وفي المقابل، تراجع تصنيف الكويت وعمان بواقع 14 مرتبة خلال هذه الفترة، ما يشير إلى أنهما قد فقدتا بعض المميزات لصالح دول أخرى، حيث الإصلاح يمضي بوتيرة أسرع. ومن بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبدو الدول الخليجية في وضع أفضل، وتأتي بين الدول الـ 19 الأولى في الترتيب. وباستثناء تونس التي تأتي بعد عمان ببضع مراتب فقط، تبتعد دول المنطقة الأخرى عن الدول الخليجية من حيث التصنيف، إذ تأتي الأردن في المرتبة 100، ومصر في المرتبة 106، ولبنان في المرتبة 108، والمغرب في المرتبة 128، والجزائر في المركز

تصنيف دول الخليج وفقا لسهولة القيام بالأعمال (2006-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	
13	16	23	38	38	السعودية
20	18	-	-	-	البحرين*
33	46	68	77	69	الإمارات
39	37	-	-	-	قطر*
61	52	40	46	47	الكويت
65	57	49	55	51	عمان
183	181	178	175	155	إجمالي عدد الدول

المصدر: تقارير البنك الدولي لسهولة القيام بالأعمال
* بدأ تصنيف البحرين وقطر منذ العام 2009.

نقاط القوة والضعف

وأوضح IBQ أن المؤشر العام لسهولة القيام بالأعمال يحسب لكل بلد على أساس متوسط عشرة مؤشرات تقييم سهولة القيام بالأعمال التالية: البدء في عمل جديد، استخراج الموافقات للأعمال الإنشائية، التوظيف، تسجيل الملكية، الحصول على التمويل، حماية المستثمرين، تسديد الضرائب، التجارة عبر الحدود، إلزامية العقود، وإفقال عمل قائم.

ورأى IBQ أن هذه المؤشرات العشرة تكشف دلالات مهمة بالنسبة للاقتصادات الخليجية. بداية، لم تستطع أي دولة خليجية، منذ العام 2006، أن تحرز تقدماً في كافة المؤشرات. وهذا ينطبق أيضاً على قطر والبحرين اللتين بدأ تصنيفهما في العام 2009. ثانياً، كانت السعودية والإمارات الوحيدتين اللتين حققتا تقدماً واضحاً في وتيرة الإصلاحات. إذ تقدمت السعودية في تصنيف ستة مؤشرات منذ العام 2006، لاسيما من ناحية البدء في عمل جديد والتجارة عبر الحدود، بينما حققت الإمارات تقدماً في تصنيف سبعة مؤشرات، لاسيما من ناحية البدء في عمل جديد أيضاً واستخراج الموافقات. ثالثاً، جاءت كافة الدول الخليجية بين الدول الـ15 الأولى من حيث تدنى المعدلات الضريبية وسهولة الإجراءات الضريبية. رابعاً، تأتي بعض الدول الخليجية في المراتب الخمس الأولى عالمياً في عدد من المؤشرات. فالسعودية، على سبيل المثال، تنصدر دول العالم في سهولة تسجيل الملكية وتبسيط إجراءاته، بينما تحتل قطر المرتبة الثانية من حيث تسديد الضرائب، والإمارات في المرتبة الخامسة من حيث التجارة بين الحدود. وأخيراً، تعاني الدول الخليجية كافة من نقاط ضعف أساسية في مؤشر إلزامية العقود، الذي يأخذ في الحسبان الوقت والتكلفة وتعقيد الإجراءات في الدعاوى التجارية. ويتراوح تصنيف الدول الخليجية وفق هذا المؤشر بين المرتبة 95 عالمياً لقطر، والمرتبة 140 للسعودية.

نقاط القوة والضعف في بيئة أعمال دول الخليج (2010)

نقاط القوة	نقاط الضعف	
السعودية	تسجيل الملكية (1)	إلزامية العقود (140)
	تسديد الضرائب (7)	التوظيف (73)
	بدء عمل جديد (13)	الحصول على تمويل (61)
البحرين	تسديد الضرائب (13)	إلزامية العقود (117)
	التوظيف (13)	الحصول على تمويل (87)
	استخراج التراخيص (14)	بدء عمل جديد (63)
الإمارات	تسديد الضرائب (4)	إفقال عمل قائم (143)
	التجارة عبر الحدود (5)	إلزامية العقود (134)
	تسجيل الملكية (7)	حماية المستثمرين (119)
قطر	تسديد الضرائب (2)	الحصول على تمويل (135)
	استخراج التراخيص (28)	إلزامية العقود (95)
	إفقال عمل قائم (33)	حماية المستثمرين (93)
الكويت	تسديد الضرائب (11)	بدء عمل جديد (137)
	التوظيف (24)	إلزامية العقود (113)
	حماية المستثمرين (27)	التجارة عبر الحدود (109)
عمان	تسديد الضرائب (8)	استخراج التراخيص (130)
	تسجيل الملكية (20)	الحصول على تمويل (127)
	التوظيف (21)	التجارة عبر الحدود (123)

المصدر: تقرير البنك الدولي عن سهولة القيام بالأعمال للعام 2010
الرقم بين القوسين يمثل تصنيف الدولة بين 183 بلداً

تحسين بيئة الأعمال

وأشار IBQ إلى أن تصنيف الدول الخليجية في تقرير سهولة القيام بالأعمال يلقي الضوء على الحاجة إلى مواجهة بعض القصور في بيئة الأعمال. ورغم التقدم الذي تحقق في هذا المجال، إلا أنه يبقى محدوداً. ومن حسن الحظ أن الإصلاحات المطلوبة ليست صعبة التنفيذ بمعظمها، ويمكن تبنيها من دون عوائق. ويمكن اعتبار السعودية مثلاً من حيث وتيرة الإصلاحات الأسرع خليجياً في السنوات الأخيرة، رغم أن أجندة الإصلاحات التي وضعتها السعودية مازالت طويلة. بينما تأتي الكويت وعمان في المرتبتين الأخيرتين من

حيث بيئة الأعمال، وأيضا من حيث وتيرة الإصلاحات. ومن مصلحة البلدين أن يعمل بشكل حاسم لردم الهوة القائمة في هذا المجال بينهما وبين الدول الخليجية الأخرى. إذ يتطلب بدء عمل جديد في الكويت، على سبيل المثال، 13 إجراءً و35 يوما، مقارنة مع 4 إجراءات و5 أيام في السعودية. كذلك، يتطلب التصدير والاستيراد في الكويت 8 و10 معاملات على التوالي، مقارنة مع 5 معاملات للحالتين في السعودية. لكن IBQ رأى أن من شأن البيئة الاقتصادية العالمية حاليا أن تشجع الدول الخليجية على تسريع وتيرة الإصلاحات في بيئة الأعمال لديها.